برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ١٨- ١٩٩٨/٥/٢١

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

البند ٧ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/98/7
31 March 1998
ORIGINAL: ENGLISH

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتواها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مساعدة أمين **المجلس التنفيذي**: L. Echecopar رقم الهاتف: 6513-2326

موظفة العلاقات بين المنظمات: H. Jantsch رقم الهاتف: 6513-2634

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

معلومات أساسية

١- أنشئت وحدة التفتيش المشتركة بمقتضى قرار **الجمعية العامة** رقم ٢١٥٠ (الدورة الحادية والعشرون) عام ١٩٦٦، وبدأت عملها في عام ١٩٦٨. وتتكون الوحدة من ١١ مفتشاً لهم سلطات واسعة للتحقيق في جميع المسائل المتعلقة بكفاءة الخدمات التي تقدمها **منظومة الأمم المتحدة** والاستخدام السليم لأموالها. وتحدد الوحدة ما إذا كانت الأنشطة التي تقوم بها "المنظمات المشاركة" تجري بأكثر الطرق اقتصاداً، وأن الموارد المتاحة لتقديم الخدمات تُستخدم على الوجه الأمثل.

٢- والمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة هي: **الأمم المتحدة**، والأجهزة التابعة لها، وأربعة عشرة وكالة متخصصة تلتزم بالنظام الأساسي لهذه الوحدة. **وبرنامج الأغذية العالمي** – بحكم الرعاية الثنائية له، أيّ **رعاية الأمم المتحدة و منظمة الأغذية والزراعة** – هو إحدى "المنظمات المشاركة". وتوجه تقارير التفتيش المشتركة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، لكي يحيلوها بدورهم إلى الأجهزة التشريعية لمنظماتهم.

التقارير ذات الصلة بعمل البرنامج

٣- أصدرت وحدة التفتيش المشتركة سبعة تقارير في عام ١٩٩٧. من هذه التقارير أربعة لها صلة **ببرنامج الأغذية العالمي** ومجلسه التنفيذي، وهي موضوع هذه المذكرة.

٤- وفي عام ١٩٩٧، واصل **البرنامج** تعاونه الكامل مع وحدة التفتيش المشتركة. وكمثال، فقد أوصى **البرنامج** بأن يتضمن برنامج العمل السنوي للوحدة دراسة عن إمكانية دفع مبلغ مقطوع لشحن الأمتعة المنزلية للموظفين العاملين في سائر **منظومة الأمم المتحدة**. وعقدت اجتماعات في مقر **البرنامج** لمفتشي الوحدة فيما يتصل بدراساتهم المقررة، واستكملت بعض الاستقصاءات، وقدم **البرنامج** تعقيباته على تقارير الوحدة المبدئية أو النهائية.

٥- وضع مضمون تقارير وحدة التفتيش المشتركة في الاعتبار عند تنفيذ أنشطة **البرنامج**، كلما كان لهذا المضمون علاقة بمهمة **البرنامج**. وكانت التقارير التي لها علاقة مباشرة بمهمة **البرنامج** أكثر من غيرها هي:

التقرير (JIU/REP/97/1) "تعزيز التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة"

٦- يسهم هذا التقرير في الجهود المبذولة لتحقيق وجود ميداني موحد وفعال لأسرة **الأمم المتحدة**. ومع ذلك، فقد لاحظت **لجنة التنسيق الإدارية** – وهي اللجنة التي يتمتع **البرنامج** بعضويتها – في استعراضها لهذا التقرير أن فترة الدراسة وصياغة التقرير اتفقت مع إعداد الأمين العام لسلسلة من الاقتراحات والإجراءات لإصلاح **الأمم المتحدة**، كان تطوير التعاون أحد موضوعاتها الرئيسية. وقام الأمين العام بعد ذلك بعرض تقرير على **الجمعية العامة** يحدد اقتراحاته وإجراءاته لإصلاح **الأمم المتحدة** (A/51/950). ومن هنا لابد من النظر إلى أهمية تقرير وحدة التفتيش المشتركة في ظل الإطار العام لوضع يتطور بسرعة.

٧- ومن بين الموضوعات الأساسية التي تناولها هذا التقرير: نظام المُنسق المقيم، والتعاون بين ممثلي **منظمة الأمم المتحدة** في الميدان، والعلاقة بين الموظفين الميدانيين وبين المقر، ودعم البلدان المضيفة، وتكامل العمل وتقسيمه فيما بين الوكالات بهدف تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان التي سيجري فيها العمل، والاستخدام الكفؤ والفعال للأدوات والآليات مثل مذكرات الإستراتيجية القطرية، والمجموعات الموضوعية واللجان الميدانية، وترشيد الخدمات الإدارية وتيسيرها فيما بين الوكالات.

٨- هناك خمس توصيات من بين تسع تتعلق بالمستوى الميداني والتركيز على نظام المُنسق المقيم، والمجموعات الموضوعية التي لها وكالة رائدة ومقار مشتركة. أما باقي التوصيات فتدعو إلى المساندة الدائمة من المقر إلى المنسقين المقيمين، وقيام البلدان المضيفة بإنشاء آلية مقابلة لنظام المنسق المقيم، وزيادة المشاركة في المسؤوليات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة مثل المساهمات المالية المستمرة والتي يمكن التنبؤ بها. أما التوصية الأخيرة فتتعلق بالمتابعة الدقيقة لعملية اتخاذ القرار التي تتبعها جميع الأجهزة التشريعية في **منظومة الأمم المتحدة**.

٩- هناك تأييد قوى من جانب **برنامج الأغذية العالمي** لتعزيز نظام المنسق المقيم، كما أن **البرنامج** يؤكد التزامه بالتعاون الوثيق مع الوكالات الشقيقة. ومن بين مجموعات الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام **للأمم المتحدة**، كان **للبرنامج** عدة أولويات حددها لعام ١٩٩٨، هي:

(أ) ضمان استخدام إطار **الأمم المتحدة** للمساعدات الإنمائية كأساس مشترك لصياغة البرامج والمشروعات القطرية؛

(ب) تعزيز نظام المنسق المقيم وتحسين إجراءات اختيار وتقييم المنسقين المقيمين؛

(ج) إقامة "**بيوت الأمم المتحدة**" واستخدام الخدمات المشتركة على المستوى القطري في البلدان التي يقدم فيها **برنامج الأغذية العالمي** دعمه لبرنامج إنمائي في معظمه.

١٠- وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** ملتزم بما يلي:

(أ) النهوض بدور **الأمم المتحدة** في بناء القدرات؛

(ب) زيادة التعاون مع الحكومات ومع مجتمع الجهات المانحة الأوسع على المستوى القطري.

التقرير (JIU/REP/97/3) "إنجاز برامج المساعدة الإنسانية عن طريق الشركاء التنفيذيين"

١١- مع زيادة اتفاقيات التنفيذ التي تبرمها **منظمات الأمم المتحدة** مع شركاء من خارج المنظومة، يبرز موضوع المساءلة. ويتناول هذا التقرير المبادئ التي تحكم الرقابة المالية بين **منظمات الأمم المتحدة** والشركاء التنفيذيين، بما في ذلك معايير وطرق اختيار هؤلاء الشركاء، والإجراءات القانونية والإدارية والمالية، وآليات الرقابة، وكيفية عملية الإبلاغ.

١٢- جميع التوصيات ذات طبيعة عملية. فهي تطالب بمحاولة تصنيف الأنواع المختلفة للشركاء المنفذين بحسب نشاطهم وأدائهم، وبانتقائهم بدقة شديدة. ولهذا أيضا صلته بالمساءلة، حيث يوصي التقرير بأن تتضمن الاتفاقيات القائمة بندا للمساءلة عن الأموال القيام بعمليات مراجعة مناسبة لها، مع متابعة وتقييم أنشطة الشركاء التنفيذيين. كما ركز التقرير على ضرورة تحديد المسؤوليات كتابة وبوضوح في حالة التقصير، مع توضيح الإجراءات المالية والإدارية بالنسبة للمساعدات الإنسانية في الأجلين القصير والطويل.

١٣- يقوم **البرنامج** الآن بإعداد دليل جديد لتصميم البرامج، يشتمل على جميع السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات اللازمة لبرمجة المعونة الغذائية وتصميمها، كما يشتمل على جزء خاص بالمنظمات غير الحكومية. وسيتناول هذا الدليل: إجراءات التعاقد مع المنظمات غير الحكومية والمعايير المفضلة لاختيار هذه المنظمات، وبناء القدرات وتنسيق شروط الإبلاغ، و"اتفاقية محلية نموذجية" توقع على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** يقوم الآن بتصميم عقد نموذجي يتضمن جميع بنود الميزانية التي ينبغي مراعاتها في أي اتفاق مالي، وهو العقد الذي سيناقش مع أهم الشركاء من المنظمات غير الحكومية قبل وضع اللمسات الأخيرة فيه.

١٤- ينظم **البرنامج** مشاورة سنوية مع المنظمات غير الحكومية. وتعتبر هذه المشاورة محفلا لمناقشة قضايا السياسات ذات الاهتمام المشترك، وتبادل وجهات النظر عن الموضوعات العملية التي لها أهمية خاصة. بالإضافة إلى أنها تضع الإجراءات المتعلقة بالتعاون قيد النظر باستمرار.

التقرير (JIU/REP/97/4) "التنسيق على صعيدي المقر والميدان بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام: تقدير للإمكانيات"

١٥- أعد هذا التقرير بناء على طلب **منظمة اليونسكو**، التي طلبت من وحدة التفتيش المشتركة عمل استعراض لتنسيق أنشطة بناء السلام. ورغم الاعتراف بالدور المهم الذي يلعبه أي بلد خارج من القتال في جميع النواحي المتصلة بإعادة البناء، فإن التقرير يقتصر على القضايا المتصلة بالتنسيق بين **منظمات الأمم المتحدة** العاملة في بناء السلام في أعقاب القتال.

١٦- أوصى فريق التفتيش بأن يكون إطار التنسيق لإقامة السلام في أعقاب القتال مرنا بقدر يكفي للتوافق مع الجوانب الخاصة بكل حالة من الحالات. وخلص الفريق إلى أن أي اتفاقية تنهى القتال، لابد أن تضع أساسا جيدا لتحديد إطار التنسيق الذي سيستخدم أثناء مرحلة الإصلاح، وأوصى بوضع هذا الإطار أثناء المراحل الأولى للتخطيط لإعادة البناء. وينبغي تعزيز أجهزة التنسيق القائمة، مثل: **لجنة التنسيق الإدارية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات**، مع التوسع في الجهود المبذولة الآن في مجال التنسيق على أساس الموضوع. كما يستحسن أن تقيم **منظمات الأمم المتحدة** علاقات للتنسيق مع مؤسسات "بريتون وودز" ضمانا لمشاركة هذه المؤسسات في مراحل التخطيط للإصلاح في أعقاب القتال، وإقامة علاقات دائمة ومنسقة طوال عملية إعادة البناء.

١٧- يرحب **برنامج الأغذية العالمي** بتركيز التقرير على تعزيز آليات التعاون والتنسيق في **الأمم المتحدة** فيما يتصل بإقامة السلام في أعقاب القتال. وقد أعلن **البرنامج** – باعتباره يتبوأ مكانا مناسبا للقيام بدور رئيسي في عملية الاندفاع من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى عملية التنمية – التزامه التام بدعم هذه المبادرات التي تتخذ في ظل **منظومة الأمم المتحدة** للنهوض بالتنسيق على مستوى المقار والميدان في إقامة السلام. والهدف الكلي العام هو بناء القدرة على الاعتماد على الذات، وهو عنصر حاسم في إقامة السلام الدائم.

١٨- ويوافق **برنامج الأغذية العالمي** موافقة تامة على الرأي القائل بأنه ينبغي الاستفادة من أجهزة وآليات التنسيق القائمة في تعزيز إقامة السلام في أعقاب القتال دون إنشاء أي أجهزة جديدة. وفي هذا الصدد، تبرز أهمية ملاحظة دور اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية وتقدير إمكانية قيامها بدور أكبر في هذا المجال. ووفقا لما جاء في التقرير من أهمية إقامة علاقة بين مرحلتي المحافظة على السلام وإقامة السلام، فإن اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية تبدو مؤهلة لتولي المسائل المتعلقة بتنسيق النهج بين **منظمات الأمم المتحدة** على مستوى السياسات ومستوى التشغيل.

التقرير (JIU/REP/97/5) "التحدي الذي يواجه منظومة الأمم المتحدة في الاستعانة بمصادر خارجية"

١٩- يتناول هذا التقرير نظام العقود الخارجية كما تمارسه **منظمات الأمم المتحدة** الآن، ويتعرض للفوائد الجمة المحتملة من ورائه، مع الاعتراف بالمشكلات المتوقعة، ويقترح حلولا لها. ويبرز التقرير ضرورة وجود سياسة للعقود الخارجية والفوائد التي يمكن الحصول عليها من هذا النظام، ويخلص إلى اقتراحات لإدخال تغييرات هيكلية أو إجرائية في **منظمات الأمم المتحدة**، والنهوض بالتنسيق فيما بين هذه المنظمات عند استخدام نظام العقود الخارجية.

٢٠- أشارت الفقرة ١١٤ من ميزانية **برنامج الأغذية العالمي** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (WFP/EB.3/97/4-A)، إلى أنه تحقيقا للتوسع في عمليات المراجعة بموارد أقل، فإن مكتب المراجعة الداخلية سيتوسع في العقود الخارجية لخدمات المراجعة عند القيام بعمليات المراجعة في المكاتب الإقليمية والقطرية، وفي المجالات التي تحتاج إلى تخصص شديد في المقار. ومن المنتظر أن تؤدي العقود الخارجية لعمليات المراجعة في المكاتب الإقليمية والقطرية إلى التوسع في عمليات المراجعة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة باستخدام نفس المستوى من الموارد.

٢١- ومازالت العقود الخارجية للخدمات في إيطاليا غير منتشرة، بل إنها تعتبر اختراعا جديدا بالنسبة للكثير من شركات الخدمات. وقد بدأ **البرنامج** في عام ١٩٩٧ في عملية ترشيد للاقتصاد في تكاليف تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الصيانة. وبينت مقارنة تكاليف أجهزة النسخ، وبرنامج صيانة المباني، وخدمات الأمن أن العقود الخارجية لن تكون أقل تكلفة فحسب، بل وستوفر في تكاليف الإدارة أيضا. وبالنسبة للخدمات التي سبق إبرام عقود خارجية بشأنها، مثل صيانة الكهرباء في المباني وصيانة معدات إطفاء الحريق، فقد جمعت في عقد واحد، تقليلا لمتطلبات المحاسبة والإشراف، ونتيجة لذلك، فإن وظيفتين شاغرتين بسبب التقاعد، لم يعين فيهما أحد. كما أن العدد الإضافي من موظفي الأمن اللازمين لمقر **البرنامج** الجديد، تم تدبيره بعقود خارجية بتكلفة تقل كثيرا عن تكلفة التعيين المباشر.

٢٢- يقوم **برنامج الأغذية العالمي** بالاستعانة بمصادر خارجية لأعمال الترجمة الفورية ولحوالي ٦٠ في المائة من أعمال الترجمة التحريرية.

(أ) وفي ما يتعلق بالترجمة الفورية، فقد وقع تنسيق لصيق مع **منظمات الأمم المتحدة** الأخرى في مدينة روما لتنسيق برمجة الاجتماعات وتخديم المترجمين غير المقيمين في روما، وبغية الاستخدام الأمثل لوقت المترجمين الفوريين الثابتين، واستخدام الإمكانات المتوافرة محليا للحد الأقصى وتقاسم تكاليف السفر ونفقات الإقامة وأجور العمل بين المنظمات، يستفيد **البرنامج** من خدمات المترجمين الفوريين الموظفين في **منظمة الأغذية والزراعة** والمترجمين الفوريين المستقلين المحليين وغير المحليين. ولقد أثبتت هذه الترتيبات نجاحا كبيرا في تلبية احتياجات **البرنامج** من أعمال الترجمة الفورية ذات المستوى الرفيع بتكلفة معقولة.

(ب) أما في ما يتعلق بالترجمة التحريرية، ونسبة لتسليم الوثائق للترجمة خلال فترة محددة قصيرة خلال العام، فإن عددا منها يترجم خارج **البرنامج** عن طريق العقود الخارجية. وضمانا للاتساق والتوحيد في المصطلحات والصياغة، يقوم المترجمون الموظفون في **البرنامج** بتقديم المراجع والمصطلحات للمترجمين الخارجيين المتعاقدين وبمراجعة هذه الترجمات التي تعد خارج المنظمة. وتبين أن هذه الترتيبات تضمن الأداء الجيد بتكلفة معقولة وتتيح قدرا من التحكم في مستوى الوثائق المترجمة وتضمن المرونة اللازمة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة في **البرنامج**.

٢٣- كما أصدرت وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٩٧ التقارير الثلاثة التالية:

التقرير (JIU/REP/97/2) منشورات الأمم المتحدة: زيادة الفعالية من حيث التكاليف في تنفيذ الولايات التشريعية – ويتعلق في معظمه بالمسائل المتصلة بالمطبوعات التي تصدرها أمانة الأمم المتحدة.

التقرير (JIU/REP/97/6) مؤسسات التدريب في منظومة الأمم المتحدة: البرامج والأنشطة

التقرير (A/52/34) التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة إلى الجمعية العامة

٢٤- يمكن الحصول على نسخ من جميع هذه التقارير بجميع اللغات الرسمية في **البرنامج** من موظف الوثائق والاجتماعات.